سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٢١) ٢٠١٣/١/٢٨

المسؤولية الدولية أم مسؤولية المعارضة؟

علي الشيخ منصور

قرر الائتلاف السوري المعارض يوم ٢١ من هذا الشهر، تشكيل لجنة مهمتها بدء تحرك دبلوماسي للضغط على الامم المتحدة لوقف تسليم مساعدات إلى الحكومة السورية، والبالغة أكثر من نصف مليار من الدولارات، أي نحو ٤٥ مليار ليرة سورية خلال النصف الأول من هذا العام فقط. وهو إجراء جاء متأخراً كثيرا، لأنّ «نداء المساعدات الإنسانية إلى سورية» أطلقته المنظمة الدولية بتاريخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر الماضي، وفيه تمّ رصد مبلغ ٥١٩ مليون دولار، نصّت الخطة في بنودها الأولى على تخصيصه «للسكان المتضررين» في سوريا جراء ما يحدث من مجازر وقصف مستمر للبلدات والأحياء السكنية التي خرج المتظاهرون فيها يطالبون برحيل النظام. لكن المنظمة الدولية وأمينها العام الذي أبدى الكثير من مرات القلق اليومي إزاء ذلك، لازالت تمنح الشرعية لنظام الأسد، حتى وهم يطالبونه بالرحيل، أو يحملونه مسؤولية العنف الحاصل، رغم أنّ ١٣٠ دولة اعترفت بـ«الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» ممثلاً شرعيا للشعب السوري، وبعضهم كفرنسا وبريطانيا وسواهما استقبلوا سفراء وممثلين لسوريا من داخل الائتلاف. لكنهم جميعا لم يفكروا بآلية تثبيت هذه الشرعية مقابل شرعية النظام البائد، ولا المعارضة السورية قطعت الشك باليقين وأعلنت تشكيل حكومة مؤقتة أم انتقالية على الأرضي السورية المحررة، لنزع الشرعية عن حكومة الأسد المندحرة، فظلّ الاعتراف السابق حبراً على ورق، وظلت المنظمة الدولية حريصة على إنقاذ الشعب السوري وإغاثة من شردهم نظام الأسد ودمر بيوتهم وارتكب المجازر بحقهم، عن طريق منح المساعدات السابقة للنظام القاتل والمجرم ذاته، ولمؤسساته ووزاراته المتورطة بكل سياسات النظام العدائية تجاه الشعب، فهي قررت تخصيص تلك المساعدات للسكان المتضررين حقاً من حرب النظام، لكنها بكل أسف لم تجد شرعية لإدارة تلك المساعدات والتصرف بها غير شرعية النظام ذاته. فنداء المنظمة الدولية لجمع المساعدات يشترط وجود لجنة اشراف: «على أن يرأس لجنة الإشراف على إدارة وتنظيم عملية تقدير وإيصال المساعدات نائب وزير الخارجية السوري، أو من يفوضه بالنيابة عنه، وأن تقوم وزارة الخارجية والمغتربين بالإشراف على المشاريع الإنسانية وتنفيذها!».

وفي القرار تفاصيل تدخل في باب المضحك المبكي، حين توزيع الملايين السابقة على مؤسسات الدولة ووزارات الأسد، بدءا بوزارة الخارجية والمغتربين، وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإدارة المحلية والمحافظات المتضررة، الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين، وصولاً إلى وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والتي ستتلقى مبلغ يقارب ٨،٥ مليون دولار لتوفير الأمن والسلامة لموظفي الأمم المتحدة.

هذا الإجراء يبدو من الغرابة بمكان، فكيف يكلف القاتل بمساعدة الضحية، وكيف يُعهد لمن يدمر سوريا ويقصف المستشفيات والمخابز ويهجر السكان أن يعمر ويرمم ما هدمه قبل أن تنتهي فصول مجازره المتكررة؟ ومن الذي يقصف المخيمات الفلسطينية ويهجر الفلسطينيين خارج سوريا؟ وهل من يقوم بقتل وتشريد الأطفال والنساء واغتصابهم جدير بالحصول على مساعدة لتقديم الدعم النفسي لنساء وأطفال سوريا؟ وكيف للشرعية الدولية أن تتواطأ مع المجرم، وتساعده على الاستمرار في جرائمه؟ وأخيرا، هل نحمل المسؤولية للمنظمة الدولية وأصدقاء سوريا، أم تمتلك المعارضة السورية شجاعة الاعتراف بمسؤوليتها عن العجز والتقصير؟

الافتتاحية

نهاية الإبراهيمي

سامي شيحان

سرّب أحد مواقع التواصل الاجتماعية في الجزائر خبراً مفاده أن الوسيط الدولي والعربي إلى سوريا الأخضر الابراهيمي يعتزم الاستقالة من مهمته في نهاية هذا الشهر، لعجزه عن تحقيق أي تقدم في حل الأزمة السورية. ومن المعلوم أن الابراهيمي سيقدم في ٢٩ كانون الثاني/ يناير الحالي تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي حول مهمة الوساطة التي يقوم بها في سوريا، فهل تكون مناسبة ليعلن فشل مهمته؟.

لم يتأكد شيء من هذا القبيل حتى الآن، رغم أن الإبراهيمي استبق ذلك في لقائه الأخير مع الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون لينتقدا سوية «القوى الخارجية» التي تسلح الحكومة السورية والمعارضة، ويعربا «عن خيبتهما الكبرى وقلقهما امام اتساع عمليات الرعب والمجازر والتدمير التي تقوم بها الحكومة والمعارضة وتغذيها القوى الخارجية التي تقدم اسلحة الى الطرفين» دون أية إشارة إلى الذين يقدمون السلاح. علما بأن الجميع يعرف أن وعود بعض الدول بتسليح المعارضة السورية لم تثمر حتى الآن، وأن الجيش الحر ما زال يعتمد على الأسلحة والذخائر التي يغنمها من الجيش النظامي، بينما دول مثل روسيا وإيران تزودان النظام السوري علنا بالأسلحة والذخائر، وحتى القناصة والمقاتلين الذين يُلقى القبض على بعضهم، ليأتينا التبرير بأنهم خبراء فقط! وحتى لو خرجنا من الدائرة الافتراضية لتزويد المعارضة بالأسلحة، فالسؤال القائم: هل يستوي الكلاشن مع الطائرة؟ وهل تستوى الرصاصة مع الصواريخ والبراميل المتفجرة؟

أعتقد بأن قلق السيدان بان والابراهيمي لن يحل الأزمة السورية، ولن ينقذ الشعب السوري من جرائم نظام الأسد، وها هو الامين العام للجامعة العربية نبيل العربي يعترف امام قمة الرياض اقتصادية «بان جميع الاتصالات التي اجراها الابراهيمي لم تسفر حتى الان عن اي بارقة امل لوضع هذه الازمة على طريق الانفراج» فليعلن الإبراهيمي استقالته إذاً، وليتوقف برنامج رحلاته السياحية.

حرية – العدد (٢١) ٢٠١٣/١/٢٨

الحكومة الانتقالية في سوريا بين الضرورة والإعاقة

سما الراشد

في إطلالتنا السابقة على تجربة «الحكومة الانتقالية عربياً»، اكتشفنا ضرورتها في لحظة تاريخية من سيرورة المخاضات السياسية والوطنية لمجتمع ما، يمر بلحظة انتقالية بين عهدين يتنازعان السيطرة والشرعية أيضاً، فلا توجد حكومات انتقالية في الزمن الطبيعي.

وفي تلك اللحظة من تنازع الشرعية نجد غالبا أن الحكومات الانتقالية تفتقد شيئاً من البعد القانوني لوجودها، وحتى من عناصر السيادة اللازمة لممارسة صلاحياتها، بانتظار المتغيرات السياسية والعسكرية لترميم ذلك، هذا الترميم الذي يشكل معيار نجاح الحكومة الانتقالية من جهة، ويساعدها أيضاً على التحول إلى حكومة شرعية، دون أن يعني غياب البعد القانوني أو بعض عناصر السيادة الكلاسيكية عدم جواز تشكيل هكذا حكومات. فالكثير من الحكومات الانتقالية، على سبيل المثال، وجدت في المنفى لفترة من الزمن، ريثما تستكمل تحرير باقي أراضي الدولة، كما حصل لحكومة «ديغول» المؤقتة التي تشكلت في الجزائر عام ١٩٤٣، واكتسبت شرعيتها القانونية في باريس بتاريخ ٢١ / ١٠ /١٩٤٥، أو حكومة «أنغولا» في المنفى التي دامت من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٨، والأمثلة على ذلك كثيرة.

فالحكومة الانتقالية بهذا المعنى هي حكومة سياسية بامتياز، تهدف بداية لانتزاع شرعية الاعتراف بها، واسقاط شرعية العهد البائد، وهي أداة من جهة ثانية لمساعدة قوى الثورة في استكمال مهام السيطرة أو التحرير، كما تحافظ على الشخصية القانونية للدولة عبر تمثيلها بالمعنى الديبلوماسي، وداخل منظمات المجتمع الدولي، إذ تسعى لانتزاع الاعتراف الدولي بها. وقد تمارس الحكومة الانتقالية بعضاً من المهام الخدمية في نطاق الأراضي المحررة كلياً أو جزئياً إذا سنحت الظروف بذلك، لكنها من حيث المبدأ ليست حكومة خدمات، وبالتالي لا مجال للّبس بينها وبين حكومة التكنوقراط التي تبحث عن الكفاءات الخدمية.

جوهر الحكومة الانتقالية ينطلق من القطيعة مع النظام القديم أو مع نظام الاحتلال، ويسعى لتأسيس شرعية جديدة، وهي عملية سياسية تحتاج حقيقة إلى درجة عالية من الإجماع الداخلي حولها، لأن غياب هكذا إجماع يمكن أن يؤدي إما إلى ولادة حكومة فاشلة، أو أن نشهد ولادة أكثر من حكومة انتقالية، ففي الحرب العالمية الثانية شهدت بولونيا ولادة حكومتان في الخارج، واحدة في لندن اعترف بها الحلفاء، وأخرى حظيت بدعم المعسكر الشيوعي، وهي التي استقرت بعد انتهاء الحرب كحكومة شرعية. كما عرفنا حالة مماثلة في الصين، حيث انتصرت الحكومة التي شكلها ما وتسي تونغ في الداخل على حكومة المنفى التي شكلها تشان كاي شيك في العام ١٩٤٩ في جزيرة تايوان.

هذه الظاهرة تشير إلى درجة تمثيل تلك الحكومات المتكاثرة للواقع العياني كما تدعي، لكنها تشير أصلاً إلى أهمية وفاعلية العامل الخارجي، وتأثير الأطراف الدولية المتعددة المتضاربة أحياناً، وربما يكون للعامل الخارجي دور تحريضي في بعض اللحظات لولادة هكذا حكومات، لكن غياب العامل الخارجي أو الاعتراف الدولي يشكل أهم عوامل فشل تلك الحكومات الانتقالية، كما حصل لحكومة عموم فلسطين.

لذلك نؤكد أن لتضافر عاملي الاجماع الداخلي والاعتراف الخارجي نصيب كبير في مساعدة الحكومة الانتقالية على القيام بمهامها، وإنجاح الغاية التي وجدت من أجلها، فهل قاربت الثورة السورية هذين الشرطين؟ وهل هناك ضرورة أصلاً لتشكيل هذه الحكومة؟

لنعترف أن الحكومة المؤقتة في دمشق برئاسة علي رضا الركابي التي تأسست عام ١٩١٨ لم تستطع تحقيق المهام التي أعلنها المؤتمر التأسيسي، لكنها أنجزت الكثير من المهام السياسية والوطنية، وفي طليعتها انتخاب المؤتمر التأسيسي ذاته، الذي اعترف بوحدة بلاد الشام في دولة واحدة، ورفض اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سوريا، وهذا نتيجة توفر الشرط الداخلي المؤيد بقوة لهذه الحكومة، فيما عمل العامل الخارجي على اسقاطها بقوة الانتداب الفرنسي، بينما نجحت الحكومة المؤقتة التي شكلتها جبهة التحرير الوطني في الجزائر بتوفير عامل الاجماع الداخلي الكبير من جهة، والذي ساهم بدوره في انتصار الثورة الجزائرية التي قدمت مليون شهيد، حتى إعلان الاستقلال في تموز يوليو من عام ١٩٦٢.

هذه المعطيات تشي حقيقية بأهمية تشكيل حكومة مؤقتة في سوريا، فيما لو تمت بشكل صحيح، لمصلحة حشد أكبر قدر من الاعتراف الدولي، الذي يمنحها شرعية قانونية وسياسية مختلفة لتمثيل الشعب السوري، وحق التصرف بأموال الدولة المحتجزة في بنوك الغرب، للإسهام في عمليات الإغاثة الانسانية، وتأمين الدعم الضروري للحراك الثوري وصولاً إلى اسقاط النظام وإقامة دولة المواطنة المدنية والديمقراطية، وسيكون لهذه الحكومة العتيدة دور مهم في قضايا الإدارة المحلية، وتنظيم شؤون الحياة للمناطق المحررة في المستويات الاجتماعية والمعاشية، ومتابعة التنسيق بين قوى الثورة والفعاليات المدنية وأنشطتهما على المستوى الوطني، وهي المعنية بسدّ الفراغ الحاصل في لحظة سقوط النظام، لجهة الإمساك بزمام الإدارة في مرحلة انتقالية، وضبط الوضع الأمني، وإعادة السيطرة على حالة العسكرة وانتشار السلاح، بانتظار حصول انتخابات تشريعية، وإعادة مأسسة الحياة السياسية على أسس ديمقراطية واضحة. لأن متابعة مهام الثورة حتى تحقيق أهدافها في هذه المرحلة، وبعد إسقاط النظام، ما زالت الهدف الأول للمرحلة الانتقالية، كما جاء في وثائق مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية.

وإن كنا نعتقد بأن النظام السوري بلغ من أزمته ما يؤهل لإعلان ولادة الحكومة الانتقالية التي سوف تسرّع بسقوطه، وبشكل خاص بعد حصول «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» على الحد الأدنى من الاجماع الداخلي ودرجة أعلى بكثير من الاعتراف الدولي تؤهله لاجتراح تلك الخطوة الضرورية، جاءت الاعاقة من داخل الائتلاف هذه المرة، حتى أن «المجلس الوطني السوري» الذي قاد هذه المعارضة اضطر مؤخراً للالتفاف عليها عبر خطة طرحها على الائتلاف في التاسع من شهر كانون الثاني/ يناير الحالي، لم تبدل وضعية العربة والحصان المعروفة، مع أنها بدلت أولوية الحديث عن كل منهما، فالإعاقة ما زالت كامنة في تفاصيل المشروع الذي يشترط «تنحية بشار الاسد ورموز النظام» قبل تشكيل تلك الحكومة.

إشكالية هذا المشروع أو الخطة أنها تتعمد الخلط بين الحكومة الانتقالية وبين المرحلة الانتقالية، وهو ما يتضح بشكل جلي أثناء الحديث عن صلاحيات الحكومة التنفيذية، والتي لا يوجد خلاف كبير بشأنها، لذلك نتوخى التركيز في هذه المرحلة على تسمية الحكومة المؤقتة للخروج من الالتباس السابق أولاً، بحيث تقتصر مهام الحكومة المؤقتة على الجانب التمثيلي السياسي للثورة السورية والمهام الاغاثية، وتأجيل المهام التنفيذية إلى مرحلة ما بعد رحيل رأس النظام ورموزه الفاسدة، أي إلى المرحلة الانتقالية التي تمكن من تشكيل حكومة انتقالية بدرجة عالية من الشرعية والصلاحيات. فالجانب التمثيلي والسياسي للحكومة المؤقتة غدا ضرورة في سياق تطور الثورة السورية بعيدا عن ادعاءات كل طرف بتمثيل الداخل. لأن هذا التمييز بين المفهومين يشكل حلاً عملياً للخروج من إشكالية المحاصصة حول النظام القادم، وجاء تأكيد «الائتلاف الوطني» على عدم مشاركة أياً من قياداته في الحكومة القادمة ليشكل تطمينا لهؤلاء المتخوفين من احتكار السلطة بشكل مسبق.

كما نتفق مع اشتراط «المجلس الوطني» بأن تمارس هذه الحكومة «مهامها في الاراضي المحررة» التي تسيطر عليها المعارضة السورية، ولا سيما في شمال البلاد وشرقها، بما يسمح لها بالاستقلال عن الضغوط الخارجية، ويجنب الثورة أية وصاية إقليمية أو دولية عليها، من دون أن ينفي ذلك أو يلغي إمكانية وجود بعض عناصر هذه الحكومة في الخارج، أو حتى في داخل السجن، كما حصل مع بن بلا والحكومة الجزائرية المؤقتة.

آملين أن تنجح الجنة الخماسية التي شكلها الائتلاف في مشاوراتها مع قوى الثورة والمعارضة والجيش الحر والدول الصديقة والشقيقة للخروج من عنق الزجاجة الذي طال أكثر مما ينبغي.

الواقع المأساوي للطاقة الكهربائية في سوريا

نعيم نصار

تزداد معاناة السوريين في داخل البلد يوماً بعد يوم، وتتعقد كل شروط الحياة الاقتصادية والمعيشية والخدمية، ويضاف إلى الغلاء الجنوني في الأسعار همّ الوضع الكهربائي، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن حال الكهرباء صار الخبر الثاني في أحاديث السوريين، بعد الخبر الأول الخاص بالقتل اليومي الذي تمارسه قوات النظام الديكتاتوري السوري، حتى أن الكهرباء انقطعت عن كامل المنطقة الجنوبية ومعها دمشق وذلك بتاريخ ٢١-١- ٢٠١٣ لمدة تجاوزت اليوم . فيما وصلت ساعات التقنين في قلب العاصمة دمشق إلى أكثر من ١٢ ساعة يومية، وترافق التقنين مع أعطال فاقت كل التوقعات، في مختلف المناطق والمدن.

والحصيلة الأولية التي يستخلصها أي متابع لأحوال الكهرباء في كل مناطق البلد، أن هذا النظام الذي فاقت جرائمه أي تصور بشري لا توجد لديه أي خطة طوارئ وطنية، ليستخدمها في حال الضرورة كالحرب أو الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تحدث في أي وقت، هذا إن لم ننساق وراء نظرية المؤامرة التي تفترض أن النظام هو من يفتعل أزمة الكهرباء في سوريا كعقوبة للمواطنين العاقين بأفضاله.

طبعاً كلامنا هذا عن المدن والمناطق التي لا تشهد اشتباكات بين جيش النظام والجيش الحر، أما في مناطق سوريا المحررة فقد تجاوزت الانقطاعات في بعضها الثلاثة أشهر كما في ريف ادلب.

حتى أن وسائل الإعلام التابعة للنظام المسموعة والمرئية والمطبوعة، أفردت لوضع الكهرباء ساعات من برامجها اليومية.

مديرو الأقسام الكهربائية يعيشون حالة توتر لا يحسدون عليها، أما عمال الطوارئ فإنهم يبذلون جهوداً فوق طاقاتهم الطبيعية. والنظام السياسي غير عابئ بأحوال الناس، وهمّه الوحيد تشغيل آلته العسكرية والأمنية وملاحقة الثائرين عليه وقتلهم.

كما يحمل النظام المواطنين أعباء إضافية لاستخدام الطاقة الكهربائية، فكما توضح (مصادرنا) يتم تقدير سعر الطاقة الكهربائية من خلال الشرائح، فكلما ازداد الاستهلاك ارتفعت الفاتورة، التي تبدأ بسعر ٢٥ ق.س للكيلو وات الساعي، وتنتهي بسعر ٧ ل.س لكل ما هو فوق٢٠٠٠ كيلو وات، إضافة للضرائب والرسوم على كل فاتورة مشترك. مما يعني زيادة أعباء التكلفة بالنسبة للمواطن مع ازدياد اعتماده على الطاقة الكهربائية في ظل الشح الحاصل في باقي مصادر الطاقة كالغاز والمازوت.

في عمق المشكلة

في سوريا عشر محطات توليد كهربائية موزعة في مختلف المحافظات إضافة إلى محطة توليد سد الفرات، وهي: محطات: السويدية، الزارة، دير علي، بانياس، حلب، محردة، زيزون، الناصرية، محطة تشرين.

مصادر خاصة شرحت لجريدة (حرية) الكثير من الخفايا والتفاصيل المتعلقة بأحوال الكهرباء، فذكرت أن

العقوبات الأوروبية والغربية على النظام السوري قد أثرت سلباً على البلد من ناحية استيراد مادة الفيول التي تشغل المحطات بالإضافة للغاز، وإذا توفرت هذه المادة فإن إمكانية نقلها بين المحافظات لم تعد آمنة، مما انعكس سلباً على أحوال الطاقة الكهربائية، وساهمت الاشتباكات التي تدور في هذا المكان أو ذاك في تعقيد مسألة نقل مادة الفيول إلى المحطات، كما أن نقل هذه المادة بالسيارات الخاصة صار مكلفاً بشكل كبير، بحيث لا يمكن تحمله من قبل وزارة الكهرباء التي تعاني أوضاعاً مالية صعبة.

كما سبّب الضغط الهائل على الشبكة من قبل المشتركين الذين عانوا من أزمة خانقة في مادة المازوت والغاز فاضطروا للجوء إلى خيارهم الأخير (الكهرباء) إلى أعطال غير متوقعة، حيث تفصل القواطع بسبب كم الاستهلاك الكبير وأعطال الفيوز والخرطوشة إضافة إلى ضرب الكابلات، وكذلك أعطال (بوكلاج) حيث تتشابك خطوط التوزيع على الشبكة، وتعاني الوزارة من نقص كبير في قطع تبديل هذه الأدوات والمواد، واضطر العاملون في الطوارئ إلى اللجوء لخيارات آنية وإسعافيه في تعاملهم مع الأعطال لتسكيت المشتركين الذين تفرغوا للاتصال بمكاتب الطوارئ في مختلف المحافظات والمناطق والقرى.

يضاف إلى هذه الأعطال، التقنين المستمر في مختلف المناطق السورية، مع العلم أن الطاقة الكهربائية لا يمكن تخزينها، إذ يفترض عند توليد الكهرباء في المحطات أن يتم توزيعها للاستهلاك مباشرة.

وإذا بحثت عن جواب من قبل أي مدير فرعي فإن اللاجواب هو الجواب، حيث الكل يقول هناك أوامر من الجهات العليا. ويبدو أن هناك قرار أمني بالتقنين من أجل إذلال كامل المجتمع السوري. وهذا ما يمكن استنتاجه.

الزيف وتجميل الواقع

عموماً لم تتعود الإدارات في ظل النظام الديكتاتوري وطوال الـ٤٣ عاماً، على الشفافية في أي مشكلة أو كارثة تمر بالبلاد، وإذا وجدت حالة ما فإنها تكون فردية، مديرو الكهرباء من ضمن هذه الإدارات التي تعودت على تجميل الواقع السوداوي، ففي الأيام الماضية تعرضت البلاد لعاصفة ثلجية تسببت بانخفاض كبير في درجات الحرارة، مما ضاعف استهلاك الناس للطاقة الكهربائية.

عبدالله حنجر مدير عام الشركة العامة للكهرباء في مدينة دمشق، تحدث إلى وسيلة إعلام حكومية بتاريخ ١٦-١-٢٠١٣ فشرح أن الكثافة السكانية التي تشهدها العاصمة مؤخراً لعبت دوراً كبيراً في هذا الاستجرار، وقدرت زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية من قبل المشتركين خلال هذا العام بأكثر من ٤٥٪ مقارنة مع العام الماضي.

طبعاً رغم سوداوية هذا الواقع الكهربائي يحاول حنجر تجميل لوحة مأساوية وإخفاءها فيتحدث عن ٢٣ مكتب طوارئ في دمشق تستقبل شكاوى المواطنين، وان الورش العاملة في الشركة مستنفرة على مدار ال٢٤ ساعة.

حنجر لا يريد الإقرار والاعتراف بأن كم الأعطال الكبير يفوق طاقة مؤسسة الكهرباء في دمشق، ووعد بأن استقرار التيار الكهربائي وعودته إلى طبيعته الاعتيادية سيعود خلال الأيام القليلة القادمة، وطلب حضرته من المشتركين التخفيف من استجرار الطاقة الكهربائية قدر الإمكان، والترشيد للتخفيف من حدة الأعطال وفترات التقنين.

طبعاً يتحدث الكثير من المهندسين عن قدرة المحولات الكهربائية، فيرون أنها كانت قبل عامين تصل في استهلاكها إلى٦٠٪ من طاقتها في فترة الذروة، أما حالياً فإن هذه المحولات تشتغل بحدود ال١٢٪ أو ١٥٠٪ من طاقتها وحين تصل إلى هذا المستوى من الاستهلاك فإنها ستتعطل بالتأكيد.

إضافة إلى كل ما سبق قامت وزارة الكهرباء بإيقاف كل المشاريع الاستثمارية الخاصة بها، ولم تقم بأي عملية صيانة حقيقية لأي محولة أو محطة، كما أنها توقفت عن التوسع في إنتاج الطاقة الكهربائية. ويحتاج المشترك الجديد إلى ٦ أشهر حتى يركب العداد في منزله.

إلى أين نتجه؟

طبعاً يتحدث الكثير من الأشخاص المتعاطفين مع الثورة السورية، فيرون أن استهداف صهاريج نقل مادة الفيول من قبل كتائب الجيش الحر خطأ (إذا حدث هذا الأمر ونحن ليس لدينا وثائق) والمفروض تحييد هذه الصهاريج من أي استهداف، كما أن العقوبات الغربية المفروضة على النظام السوري كان يجب أن لا تمس استيراد مادة الفيول وغيرها من قطع تبديل المحولات الكهربائية، لأنها انعكست بشكل سلبي على حياة السوريين، وطبعاً نحن في النهاية نحمل النظام الاستبدادي مسؤولية الوضع الكارثي الكهربائي والعام في سوريا، لأنه منذ اللحظات الأولى اختار الحل الأمني العسكري وفضل قتل الناس على أي حل سياسي جدي، ومازال مصراً على هذا الخيار. الذي أدى في بعض ما أدى إليه، ومن خلال القصف اليومي إلى تدمير المؤسسات والبنى الكهربائية التي بناها الشعب السوري.

يبقى أن الجهد البشري المبذول من قبل عمال الطوارئ في مختلف المناطق كبير جداً. وإذا بقي النظام مصراً على حله العسكري الأمني، فإن أحوال الطاقة الكهربائية سيزداد سوءاً بالتأكيد، وهذا يعني زيادة المأساة على السوريين الذين ظلوا في سوريا، السوريون الذين يدفعون أثماناً باهظة لأنهم يطالبون بحريتهم التي صادرها هذا النظام الاستبدادي، إلى أن يصلوا إلى غاياتهم الكبرى.

برودة الشتاء تزيد من محنة أكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ سوري

قصص أخباريه: جنيف ١١ كانون الثاني
UNHCR © المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

صرحت المفوضية بأنّ الأحوال الجوية الشتوية القاسية التي ضربت سوريا والمنطقة المحيطة بها خلال الفترة الماضية قد جلبت مشاق جديدة على مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين قسراً. وقال أدريان إدواردز، المتحدث باسم المفوضية، للصحفيين في جنيف قائلاً: «على الرغم من الاستعدادات لفصل الشتاء التي أجرتها المفوضية في الشهور الأخيرة، يواجه اللاجئون المقيمون داخل المخيمات وخارجها أحوالاً جوية باردة وماطرة، واستمرت أعداد الفارين من سوريا بلا هوادة». وأضاف أنه بدءاً من يوم الخميس، تم تسجيل ما يزيد عن ٦١٢،٠٠٠ فرد سواء في دول الجوار كلاجئين أو يتلقون المساعدات الخاصة باللاجئين.

وشهد الأسبوع الأول من عام ٢٠١٣ ارتفاعاً من حيث الوافدين الجدد إلى الأردن، حيث فاق المعدل اليومي لعبور السوريين للحدود ١،١٠٠ شخص، على الرغم من تراجع الأعداد على مدار الأيام القليلة الماضية جراء الأمطار الثلجية. وقد عقب إدواردز على ذلك قائلاً: «لقد وفد الكثيرون حفاة الأقدام، بملابس مبللة يكسوها الطين والثلوج».

ويشير اللاجئون إلى أنهم تركوا حاجياتهم حتى يتمكنوا من حمل أطفالهم طوال الطريق الذي أغرقته الأمطار عبر القرى وصولاً إلى الأردن. وقد تمكنت المفوضية من إرسال ١،٠٠٠ بطانية، و٥٠٠ مرتبة، إضافة إلى ملابس شتوية طارئة للوافدين على الحدود. كما وفر برنامج الأغذية العالمي ٣،٠٠٠ وجبة للاجئين عند وصولهم.

وفي مخيم الزعتري، أغرقت السيول في وقت سابق من الأسبوع المخيمَ في أسوأ موجة برد تشهدها الأردن منذ ٢٠ عاماً. وقد تمكنت المفوضية يوم الخميس من تسليم عدة حمولات من الحصى لرفع مستوى الأرض وتحسين عملية تصريف مياه الأمطار. كما فُتحت قنوات سفلية في دائرة المخيم عند أربع نقاط مختلفة للتخلص من المياه الراكدة وتحويلها إلى خلجان صغيرة تحيط بالمخيم، الأمر الذي أدى إلى تحسين الوضع. وقد ذكر إدواردز أن الخدمات الصحية في مخيم الزعتري تعمل بكامل طاقتها، وتغطي العيادات المتنقلة المنطقة المتضررة من المخيم، حيث رصدت حالات بحاجة إلى النقل إلى مستشفى المخيم، فضلاً عن تقديم الرعاية الصحية الأولية لعلاج المرضى في الحال.

وأشار المتحدث إلى أنّ المفوضية وشركاءها أعادوا توزيع السوريين المتضررين على منازل مسبقة الصنع خلال الليالي الثلاثة الماضية، وأضاف أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد وضعت ٤٥ مرحاضاً للطوارئ في الوحدات الجديدة السابقة التجهيز. وتقوم المفوضية أيضاً بتوزيع خمس بطانيات لكل فرد من الوافدين الجدد إلى مخيم الزعتري، فضلاً عن تقديم ملابس شتوية. ويتلقى من تلفت حاجياتهم جراء السيول بطانيات، ومراتب ومساعدات أخرى غير غذائية.

أما عن اللاجئين المقيمين خارج المخيم فقد كانت الأحوال شاقة عليهم أيضاً، حيث يقيم العديد منهم في أماكن للإيواء تضم وسائل تدفئة محدودة وتفتقر إلى العزل عن الأجواء الخارجية شديدة البرودة، كما أن الملابس الشتوية والبطانيات غير كافية. وتتلقى نحو ٦،٠٠٠ أسرة مساعدات نقدية.

وتُقدر الحكومة الأردنية أن يكون نحو ٢٨٠،٠٠٠ لاجئ سوري قد عبروا الحدود ودخلوا أراضيها على مدار الـ٢٢ شهراً الماضية؛ حيث سجلت المفوضية أو ساعدت ما يزيد عن ١٧٦،٥٠٠ لاجئ منهم.

وفي لبنان، ارتفع عدد اللاجئين المسجلين واللاجئين الذين يتلقون المساعدات إلى ٢٠٠،٠٠٠ لاجئ تقريباً. وقد ظلت الأحوال الجوية خلال الأسبوع الماضي بصفة عامة قريبة من التجمد، مع تساقط الثلوج. هذا وقد أغرقت السيول عدداً من المخيمات من بينها الخيام في وادي البقاع، والمنازل في وادي خالد شمالاً، وكذلك المخزن المستخدم كمكان لإقامة اللاجئين في أقصى جنوب صيدا.

وقال إدواردز: «ساهمت الجهود الجماعية المبذولة من قبل المفوضية، والمجلس الدنماركي للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، ومركز كاريتاس لبنان للمهاجرين بفتح مجارٍ لصرف مياه الأمطار من المخزن. أما في البقاع ووادي خالد، فقد أجريت أعمال لاستيعاب آثار السيول ومساعدة اللاجئين المتضررين عن طريق شراكات مختلفة مع منظمة العمل لمكافحة الجوع ومنظمة الأولوية المُلحة».

وأضاف قائلاً: «تستعد المفوضية أيضاً مع البلديات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتوزيع المساعدات. وقد وزعت المراتب الجافة، وأغطية الأسِرَّة، وقسائم الطعام، ونُقلت أربع أسر سورية وأسرتين لبنانيتين من منطقة أغرقتها السيول في وادي خالد، وتعمل المفوضية على توفير أماكن إضافية لاستيعاب اللاجئين في أماكن إيواء جماعية». كما رفعت المفوضية أيضاً من توزيع البطانيات المدفأة، والمدافئ، وقسائم الوقود، والملابس الشتوية، والأغطية البلاستيكية. كما جُهزت منازل ٦،٧٠٠ أسرة تقريباً لمقاومة العوامل الجوية، وتقدم يد العون إلى ٥،٣٠٠ أسرة أخرى لتجديد منازلها.

أما في تركيا، فقد أجرت السلطات أعمالاً مهمة لدعم المخيمات خلال الأحوال الجوية الشتوية، من بينها إنشاء مصاطب للخيام، وتوفير المدافئ والاقمشة المشمعة والأغطية البلاستيكية والملابس الشتوية، وبطانيات حرارية إضافية تمد الجسم بحرارة عالية. وقد دعمت المفوضية هذه الجهود عن طريق توفير خيام عائلية لاستيعاب ٨٣،٥٠٠ فرد، وبطانيات لعدد ١٠٧،٢٢٠ فرداً، وأدوات مطبخ لعدد ١١٠،٢٢٠ فرداً.

وقد أثر الطقس الشتوي على شمال العراق أيضاً، حيث أدى تساقط الثلوج بكثافة إلى جعل الحياة صعبة على اللاجئين في مخيم دوميز واللاجئين المقيمين في المجتمعات المحلية على حد سواء، فضلاً عن أنهم يواجهون ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقد صرح إدواردز، المتحدث باسم المفوضية، قائلاً: «فيما قامت المفوضية حتى الآن بالأعمال الأساسية للاستعداد لفصل الشتاء، تراقب عن كثب الوضع هناك. وتحتاج المفوضية في الوقت الراهن، وعلى وجه السرعة، إلى ملابس شتوية إضافية، وأحذية واقية، وأوشحة، خاصة للأطفال».

هذا وقد قدمت المفوضية في سوريا خلال الأشهر الأخيرة مساعدات مهمة للأسر اللاجئة والنازحة لمواجهة فصل الشتاء، من بينها لحف وملابس شتوية. وبدأت أعمال المساعدة الخاصة بالإيواء نهاية عام ٢٠١٢، ويجري التنسيق لبدء برامج المساعدات النقدية. وقد ساعدت المفوضية ما يزيد عن ٤٠٠،٠٠٠ فرد على مدار العام الماضي في مناطق يمكن الوصول إليها في سوريا، حيث وفَّرت لهم المساعدات غير الغذائية، فضلاً عن تقديم مساعدات نقدية لنحو ١٥،٠٠٠ أسرة. وقال إدواردز: «على الرغم من الأوضاع الأمنية الصعبة، نواصل عملنا لمساعدة الناس أينما نستطيع، وغالباً ما نعمل من خلال منظمات شريكة، بيد أن تعذر الوصول إلى الأماكن يعني عدم قدرتنا على الوصول إلى كافة المحتاجين».

للإطلاع:
www.unhcr-arabic.org/50f3d9146.html

سيناريو الـ (٢٠١٤)

محمد سليم

لا يزال الغموض سيد الموقف الدولي إزاء الثورة السورية. كواليس المفاوضات الدولية كتيمة وجدرانها بلا آذان، الشيء الذي يطلق العنان للتكهنات، وينعش سوق (التنجيم السياسي).

سيناريوهات كثيرة مقنعة ومحكمة، سرعان ما تأتي الوقائع لتطيح بها، فتكتشف بأنها كانت مجرد استنتاجات منطقية، بناءات نظرية مبنية على توالد الأفكار من الأفكار، لا على المعطيات الواقعية والمعلومات المؤكدة..

كذلك هو شأن المراسلين (الأكثر اطلاعاً)، الذين دأبوا على إطلاق تسريبات، يقولون إنها من مصادر (موثوقة ومطلعة)، قبل أن تخرج مصادرهم ذاتها لتكذب تسريباتهم وتتهكم منها، ليتبين أن هؤلاء إما ملفقين غير بارعين وإما ضحايا لمصادرهم التي تتلاعب بهم..

ومع كل ذلك، فلا يزال الانشغال بالموقف الدولي مبرراً، ولا يزال التساؤل الدائم بشأنه ملحاً، أما الموقف القائم على التقليل من أهمية الدور الدولي، بل وتسخيفه (وهو ما يلتقي فيه معارضون وموالون كثر) فهو لا يبدو منسجماً مع واقع الحال، ذلك أن جزءاً كبيراً من أوراق الأزمة (وبالتالي أوراق الحل) قد صار في الخارج.. طهران تقاتل دفاعاً عن النظام السوري، وموسكو تفاوض نيابة عنه.. عواصم إقليمية وغربية تضبط إيقاع الدعم للمعارضة (السلاح خاصة)، فتؤثر سلباً أو إيجاباً على مسار الثورة وسرعة خطواتها. تزدهر السيناريوهات المتفائلة عندما يكون الموقف الدولي مشتعلاً بالحماس، وعندما تحقق المعارضة المسلحة انتصارات ملموسة وفارقة. لكن مناخاً مختلفاً يسود منذ أسابيع، حيث الموقف الدولي عاد إلى فتوره، وحيث اندفاعة الثوار، التي انطلقت قبيل نهاية العام المنصرم، قد بدأت بالانحسار.. في مناخ كهذا من الطبيعي أن يبرز هذا السيناريو المتشائم، والذي يسميه أصحابه بـ (سيناريو الـ ٢٠١٤)..

يفترض هذا السيناريو أنه صار من الواضح أن الروس يريدون خنق الثورة السورية، و«وأد الربيع العربي عند أسوار دمشق»، وبما أنهم يعلمون جيداً أن لا مجال لإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل (١٥ آذار ٢٠١١)، فهم يسعون إلى تفريغ الثورة من زخمها، وتقليص إنجازاتها إلى أدنى حد ممكن، ومن هنا فهم يدفعون باتجاه ترحيل المسألة برمتها إلى صيف الـ (٢٠١٤)، حيث تنتهي ولاية (الرئيس)، فيتخلى عن السلطة تلقائياً وطوعاً (يقول السيناريو إن الروس سيكثفون ضغوطهم وصولاً إلى ذلك)، وبذلك يضمنون عدم ترسيخ سابقة «مساهمة دول في الإطاحة برؤساء دول أخرى»، والتي يبدون إزاءها قدراً كبيراً من الحساسية.. وكذلك سيتاح لهم، حتى ذلك التاريخ، ترتيب (إعادة إنتاج النظام السوري) وفق مصالحهم ورؤاهم الاستراتيجية..

وبما أن الأمريكيين لا يملكون حوافز كافية لتدخل أكبر، وبما أنهم يحاولون استرضاء الروس هنا من أجل ملفات أكثر إلحاحاً في أماكن أخرى، فهم يغضون النظر عن هذه المساعي الروسية ويعطونها الفرصة تلو الفرصة، مما يعني أن الدولتين متفقتان على الهدف ذاته: الوصول بالأزمة السورية إلى محطة الـ (٢٠١٤)، حيث تكون «الطبخة الدولية قد استوت».

لا شيء يمنع هذا السيناريو (المليء بالثغرات) حصانة ضد الوقائع المعاكسة، ولا شيء يضمن له النجاة من مصير السيناريوهات الأخرى. ومع ذلك فلا بأس في أن نعتبره احتمالاً قائماً من حيث المبدأ، فنسعى إلى تجنبه..

لقد علمتنا تجربة الشهور المنصرمة أن الثورة السورية تحمل، في جعبتها، الكثير من المفاجآت التي تفرض إعادة الحسابات، وتقلب السيناريوهات غير المواتية.. وهذا ما نعول عليه.

السر الذي يعرفه الجميع

ياسر عطا الله

يعيش النظام نشوة مفاجئة هذه الأيام. منذ (مهرجان الأوبرا)، قبل أسبوعين، والخطاب الرسمي يشهد تغيراً ملحوظاً في النبرة والمفردات والإشارات المرافقة، وذلك في محاولة لاستعادة العنجهية الكلامية التي كانت قد تعرضت للاهتزاز، ولصورة التماسك التي انشرخت تماماً. رموز النظام عادوا إلى العنتريات التصعيدية، ناسفين ما تسرب عن زملاء لهم من شبه مبادرات وكلام أكثر ليونة. المنحبكجية وأنصار النظام من الفيسبوكيين عادوا إلى عبارة «خلصت..» التي كانت قد «خلصت» منذ أشهر. حتى الروس بدوا وكأنهم أخذوا جرعة من هذه النشوة، فرجعوا إلى المجاهرة بعنادهم، وأخبروا آخر زائريهم، وليد جنبلاط، بأن «الأسد باق باق باق».

ما الحكاية؟ من أين يستمد النظام وأنصاره وحلفاؤه نشوتهم هذه؟

استعراض الوضع الميداني لا يقدم تفسيراً لذلك، بل على العكس، يقد سبباً للاستهجان. فصحيح أن الزحف الذي بدأه الثوار (وتوقع له كثيرون الوصول إلى المعركة الحاسمة في غضون أسابيع) قد تباطأ، إلا أن تقدم المعارضة المسلحة لا يزال هو العنوان الأبرز للمعارك الدائرة على الأرض. اكتملت السيطرة على مطار تفتناز، وتمت السيطرة على عدة كتائب وتشكيلات عسكرية نظامية، لاسيما في درعا وريف دمشق، ونُسف فرع الأمن العسكري في سعسع، والذي يلقبه البعض بـ (باستيل جبل الشيخ)، كما دخل مخيم الفلسطينيين في خان الشيح إلى دائرة الثورة، ما أفقد النظام السيطرة على جزء من طريق دمشق ـ القنيطرة الاستراتيجي. معظم المواقع التي تحتلها المعارضة لا تزال صامدة، والنظام يقيس تقدمه في بعض المدن والبلدات، كحلب وداريا، بمقياس مليمتري، ما لا يغير في صورة الوضع شيئاً.

ماذا إذاً؟ ما سر هذه النشوة؟

إنها، على الأرجح، متابعة للمسرحية التي افتتح فصلها الأول في دار الأوبرا، حيث قرر النظام تمثيل دور المنتصر، ليطرد أشباح النهاية التي تحوم فوق رأسه، وليشد من أزر مواليه، ويرفع من معنوياتهم المنهارة. وكما اشترى من حليفه الروسي أوراقاً نقدية وهمية بلا أي قيمة فعلية، فها هو يبيعه أوراقاً سياسية وهمية غير قابلة للصرف.. ولكنها أوراق يحتاجها الحليف في مفاوضاته الشاقة مع واشنطن وحلفائها، ومع أطراف من المعارضة السورية باتت أبعد وأبعد عن موقفه ورؤاه، وكذلك يحتاج القادة الإيرانيون مثل هذه الأوراق ليثبتوا لمعارضيهم الداخليين أن النظام السوري لا يزال حصاناً صالحاً للرهان، وأن الصرف عليه بسخاء ليس بلا جدوى.

لقد تلقى النظام إشارات سلبية من المفاوضات الدائرة في عواصم دولية وإقليمية، وجاء الإبراهيمي ليتوج هواجسه بوجود أطراف فاعلة تتجه إلى دفع هذه المفاوضات نحو صفقة ستكون على حسابه، وهذا ما يفسر الهجوم الكاسح على الوسيط، الذي كان، إلى أسابيع قليلة مضت، وسيطاً نزيهاً ومحايداً، ليغدو فجأة منحازاً و«أداة في أيدي جهات تضمر الشر لسورية وللعروبة ولمحور الممانعة».

لقد قرر النظام عكس مجرى الأمور التي تسير في غير صالحه، وبما أنه لا يستطيع فعل ذلك على الأرض، فهو يسعى إلى فعله لفظياً، عبر إنشاء خطاب (مظفر) بانتصارات وهمية، وتقدم ملحوظ لم يلحظه أحد سواه.

وما الجدوى من هذه المسرحية؟

استراتيجية النظام لا تزال على حالها، إذ يترك دروباً مسدودة ليسلك دروباً مسدودة أخرى. أما الطرق المفتوحة فجميعها تفضي إلى النهاية ذاتها: انهياره المؤكد.

المبادئ فوق الدستورية

جورجيت أسعد

بعد مضي ما يقارب من عامين على الثورة السورية، وما لحق بالسوريين ولا يزال من اعتقال وتهجير ومجازر إضافة إلى تدمير الأحياء السكنية ومصادر العمل والحياة، الأمر الذي يفترض التفكير في سُبل إعادة بناء الدولة وإعادة الألفة والاستقرار الاجتماعي لكافة مكونات المجتمع السوري، وصيانة هذه الاستحقاقات بنصوص دستورية جديدة.

رغم أن الحرب لا تزال دائرة وصورة المستقبل لا تزال ضبابية، وليس ثمة مؤشر واضح حتى الآن لطبيعة القوى التي ستحسم الصراع، والتي سيكون عليها تولي قيادة المرحلة الانتقالية، إلا أن ثمة تخوفاً واضحاً لدى العديد من أطياف المجتمع السوري من صعود قوى تحاول سن دستور للبلاد وفق توجهاتها السياسية ومعتقداتها الأيديولوجية، والتخوف من أن يؤدي ذلك إلى الانتقاص من حقوق باقي فئات المجتمع وأفراده، أو وضع القيود على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

هذا التخوف وإن كان له ما يبرره في زمن الحرب هذه، خاصة لمن يتابع مآل ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا وحتى اليمن. إلا أن تجاوز هذا الخوف لن يكون من خلال التمسك بالنظام السائد حالياً باعتباره حارس الأمن وصانع الأمان في المجتمع، كما يطيب لأتباع النظام ومؤيدوه ترويجه، وإنما يكمن الحل بالبحث عن قواعد قانونية ثابتة يمكن التوافق عليها انطلاقاً من أن كل إنسان في المجتمع هو فرد، مواطن، حُر، كريم، متساوٍ، له حقوق لا يجوز التفريط بها، ولا يحق للدولة أو مؤسساتها التغول على حرية الأفراد وحقوق الإنسان والجماعات المتواجدة على أرضها إلا في إطار القانون.

تعرف هذه القواعد عادة ب» المبادئ فوق الدستورية»، باعتبارها مبادئ عالمية، تشكل منظومة قيم إنسانية وقانونية تكاد تكون عامة، تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية في المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين أفراد المجموعة البشرية على أساس من اللون أو العرق أو الجنس أو الدين أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

فالدستور عموماً، هو جملة القواعد القانونية الاساسية الناظمة لشكل ونظام الحكم في الدولة (ملكي أم جمهوري)، وطبيعة الحكم (رئاسي أم برلماني)، وهو الناظم أيضاً لعمل السلطات الثلاث العامة في الدولة (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات فيما بينهما، وحدود كل سلطة، وينظم أيضاً بالإضافة إلى كل ذلك الواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات. وعلى السلطات الثلاث نظم قوانينها وتعليماتها وفق تلك القواعد الدستورية، واي خروج عن هذه القواعد يضعنا امام نص غير دستوري، وبالتالي غير قانوني لابد من إلغائه.

لكن المشكلة الأهم تكمن في آلية حماية القواعد الدستورية من التعدي عليها من قبل الحاكم أو الدكتاتور في الأنظمة الشمولية، أو تعطيلها بذرائع مختلفة، كما في إعلان حالة الطوارئ، أو غض النظر عن تداخل أعمال السلطات الثلاث، وطغيان السلطة التنفيذية على أعمال السلطتين التشريعية والقضائية، وهو حال سوريا قبل اندلاع الثورة، إذ حرصت أثناء صياغتها للدستور على تضمينه بعض المواد المُستقاة من روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كالحق في الحياة الآمنة، والحق في حرية الرأي والتعبير، لكن بفضل قانون الطوارئ ساري المفعول منذ آذار/ مارس ١٩٦٣، بقيت هذه النصوص الدستورية مجرد حبر على ورق. وهو ما يدعونا إلى البحث عن آلية تحمي الدستور من عسف الحاكم وطغيان الأحزاب والأفراد الموالين له. كما حصل إثر وفاة الأسد الأب، حيث اجتمع أعضاء مجلس الشعب بضغط من العماد مصطفى طلاس بصفته نائب القائد الأعلى لجيش والقوات المسلحة، يوم ١٠ / ٦/ ٢٠٠٠ وأقروا تعديل المادة ٨٣ من الدستور، التي تحدد عمر رئيس الجمهورية بتمامه (٤٠) عاماً، وذلك خلال نصف ساعة واحدة، وقبل إعلان وفاة الأسد الأب، بحيث بات من الممكن تولي بشار رئاسة الجمهورية وهو في سن (٣٤) عاماً.

من هنا يمكننا القول أن ما يميز المبادئ فوق الدستورية أنها تنتصر لمصلحة الأفراد وحقوقهم ضد عسف الدولة وطغيان مؤسساتها، بالإضافة إلى ذلك تتميز تلك المبادئ بثباتها وديمومتها، ليس بمعنى أنها مقدسة لا تمس، بل بمعنى صعوبة تعديلها وفق أهواء الحاكم ورغباته. فلا يجوز إقرار أية قوانين تتعارض معها، ولا يجوز تعديلها إلا إذا عكست رغبة كبيرة في الحفاظ على حقوق المواطنين الأساسية، مثل حرية التعبير، والصحافة، والتجمع والعبادة، والتظاهر، والحق في المحاكمة العادلة.

بشكل عام هناك العديد من الدول التي سبقتنا في سن مجموعة من المبادئ، اعتبرت في حينها أساسية ومتقدمة، وذلك في سياق تحولاتها الديمقراطية وثورتها ضد الأنظمة القمعية، ومنها وثيقة (الماجنا كارتا) التي تم سنها عام ١٢١٥ باسم «الميثاق العظيم للحريات في انكلترا»، وذلك لمطالبة الملك بمنح حريات معينة، وأن يقبل بأن حريته لن تكون مطلقة، وأن يوافق علناً على عدم معاقبة أي رجل حر إلا بموجب قانون الدولة، وكانت هذه الوثيقة أول ميثاق للحد من سلطة الملك. كذلك «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» الذي أعلنته الجمعية التأسيسية الوطنية في ٢٦ أغسطس/ آب ١٧٨٩، حيث اعتبر هذا الإعلان وثيقة حقوق من وثائق الثورة الفرنسية الأساسية. وهناك أيضاً « وثيقة الحقوق» التي صاغها جيمس ماديسون وصدرت في ديسمبر/ أيلول ١٧٩١، في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التعديلات العشرة الأولى في الدستور الأمريكي بما يحقق مزيداً من ضمان الحريات المدنية.

إن خصوصية الحالة السورية وما آل إلية حال المجتمع السوري من تفكك، تدفعنا إلى التفكير جدياً في اعتماد هذه المبادئ، والتوافق عليها بما يحول دون تمكين أي تيار سياسي أو جماعة ما، من الاستفراد بوضع الدستور القادم، وهي في الوقت ذاته، تشدد على عدم طغيان سلطة من السلطات الثلاث على أخرى، فمثلاً حق السلطة التشريعية في سن القوانين سيكون رهن برقابة المحكمة الدستورية عليها.

ويمكننا تكثيف أهم هذه المبادئ بالنقاط التالية:

١- خلق الناس أفرادا متساوين بالحقوق والواجبات. وعلى الدولة حماية حقوق المواطنة الدستورية المتساوية لجميع مكونات المجتمع السوري وأفراده.

٢- سوريا دولة مدنية ديمقراطية تعددية، تلتزم بالمواثيق الدولية وحقوق الإنسان وتتعهد بالعمل وفقها. وعدم التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية.

٣- سوريا دولة تقر مبدأ فصل السلطات كأساس لاستقلال وسيادة كل سلطة على حدة، وعدم طغيان سلطة على أخرى.

٤- هي دولة مؤسسات ومواطنة تقوم على مبدأ سيادة الشعب، الذي يمارس هذه السيادة من خلال مجالس منتخبة بطريقة حرة ونزيهة وشفافة، وبمراقبة القضاء وإشرافه.

٥- هي دولة مسؤولة عن تأمين العدالة الاجتماعية لجميع مكونات المجتمع السوري، بما يضمن توفير حياة كريمة للجميع كالحق في الضمان الصحي والرعاية الاجتماعية والتعليم الإلزامي وتكافؤ الفرص في الحصول على العمل.

٦- إن إغفال الدستور عن النص على أي من الحقوق الطبيعية للأفراد، لا يمنح السلطات القضائية أو التنفيذية حق التجاوز على تلك الحقوق.

إن الاستعداد لصياغة هكذا دستور بالاستناد إلى المبادئ فوق الدستورية، بما يتضمنه من اعتراف بمبدأي الحرية والديمقراطية، وآلية لصيانة حقوق الأفراد، وحمايتها من تغول الحكومات أو المؤسسات، وبما يحققه من عدالة لكافة أطياف المجتمع ومكوناته، وعبر الاعتراف بحقوق المواطنة الكاملة والمساوية مساواة تامة في الحقوق والواجبات لجميع مكونات الشعب السوري وأفراده، دون تمييز أو إقصاء أو تهميش لأحد، يعيد الطمأنينة والثقة إلى المجتمع، ويكون في الوقت ذاته مثلاً يُقتدى به في المنطقة العربية ككل.

ياسين الحاج صالح .. يتصالح مع ذاته ومع سجنه

«بالخلاص يا شباب! ١٦ عاماً في السجون السورية»

سارة مراد

«أدب السجون» و«المذكرات» قد يكونان من أبرز ما سوف ينتجه عالم الأدب والثقافة السورية من بعد ثورة ٢٠١١ في سوريا، فبعد عصر الرقابة الأمنية الفكرية الطويل الذي منع الكثيرين من الكتابة خوفاً من تجدّد الاعتقال، ونشر البعض الآخر كتاباتهم في الخارج مع صعوبة وصولها إلى القارئ السوري، بدا هذا الحقل الإبداعي ضعيفاً في سوريا على الرغم من تنوّع التجارب وضخامة عددها منذ ستينات القرن الماضي، إلاّ أنّ ثورة ٢٠١١ ربما تفتح مجالاً أوسع للحرّيات الفكرية، للكتابة والنقد والقراءة لهذه التجارب الإنسانية بكل خصوصيتها ومرجعياتها السياسية والأيديولوجية.

من العلاقة مع السجن وأزمنته، يأتي الكاتب السوري ياسين الحاج صالح (١٩٦١)، محاولاً التقاط المساحة المتاحة للكتابة الذي أوجدته استطالة الثورة السورية، بعد أن حاول الاستفادة من زمن السجن للتصالح مع ذاته، حيث يقول في كتابه الصادر حديثاً عن دار الساقي «بالخلاص يا شباب! ١٦ عاماً في السجون السورية»: (في السجن تصالحت مع نفسي)، ومن أوجه تصالحه التي نراها اليوم أنه لم يضع في صخب الثورة، واكتفى بزاوية المثقف، المراقب، والمنظّر، وهي اليوم مجرّد زاوية إذ لا فسحة كافية للّغة وخطاب العقل والقراءة النقدية، لكن ربما سيكون هناك في الغد الذي يحلم به السوريون مجالات أوسع بكثير.

وكما قد يكون السجن مجالاً للتصالح مع الذات، فقد يكون كذلك مجالاً لاكتشاف كيفية التعامل مع ضيق المساحات الشخصية أو المكانية، مع الاغتراب عن الآخرين، وصولاً إلى العيش وسط العنف اليومي المباشر أو غير المباشر، الظاهر أو غير الظاهر. خاصة في مثل الحالة الشخصية التي يطرحها الحاج صالح، وهي تجربته الذاتية لطالب طبفي جامعة حلب، اعتقل عام ١٩٨٠ ولم يتجاوز العشرين من عمره، اعتقل بسبب انتمائه للحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي، حيث قضى بعدها ١٦ عاماً متنقلاً في السجون السورية، من سجن حلب المركزي إلى سجن عدرا في دمشق عام ١٩٩٢، الذي بقيّ فيه دون محاكمة إلى عام ١٩٩٤ حين أحيل مع باقي معتقلي الرأي إلى محكمة أمن الدولة العليا، وهي محكمة استثنائية حكمت عليه بالسجن ١٥ عاماً، لكنه ومع انتهاء محكوميته، ومع اقتراب فكرة الأمل بالحرية مرّة أخرى، تمّ نقله إلى سجن «تدمر» الأسطوري ليبقى فيه عاماً كاملاً دون أي سبب معروف حتى اللحظة، وفيه ربما كانت تجربة الاعتقال الأقسى.

يكتب الحاج صالح عن مفردات عوالم السجن هذه أجمع بنصوص سطرها في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣/٢٠١٢، عن الزمن بمستوياته المعقدة، الزمن داخل السجن، الذي يبدو للسجين بثقله وبطئه زمناً مُتجمّداً، وكيف يمكن للسجين أن يتعاطى معه، ثمّ كيف يكون استرجاعه بعد الخروج من السجن. كيف يتم التصالح مع الزمن الذي استمرّ به الآخرون في فترة قطيعة السجين عن

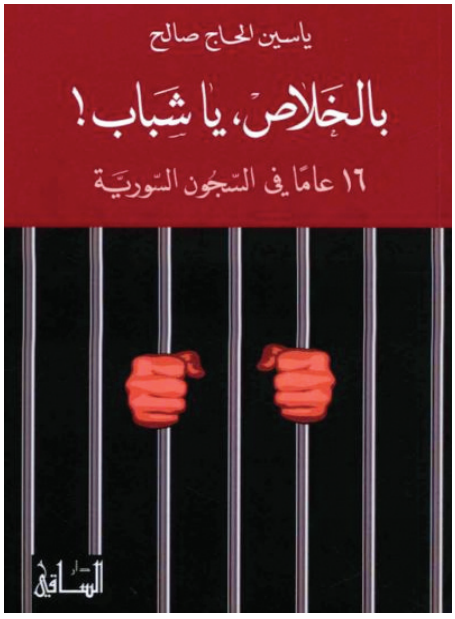

الحياة العادية، في هذا الصدّد فرّق الكاتب ما بين فكرة «الزمن المُتجمّد» في سجن «تدمر» الصحراوي، وبين فكرة «قتل الوقت» التي يعيشها السجين في سجون أخرى تتيح للفعاليّات الإنسانية بضع تسرّبات لا تحيل الزمن متجمّداً بالمطلق، بقدر ما هو زمن معاش بكل ثقله.

كتب عن زملاء الاعتقال، ممّن يعرفون بمعتقلي اليسار، عن «الأخوان» الذين تعرّضوا لأقسى أنواع التعذيب فترة الثمانينات، وذلك عقبَ أحداث حماة الدامية، التي كانت انتفاضة إسلامية مُسلّحة تمّت مجابهتها بقوة ساحقة، وكتب عن زملاء في سجن «تدمر» من «بعث العراق»، كما كتب عن الحياة التي يعود إليها الخارج من سني الاعتقال والانكسارات النفسية أو الجسدية، كيف يمكن أن براها؟ وكيف يمكن أن تكون؟ كيف يستطيع تقبّل كل المتغيرات وما أفرزته سياقات الزمن الطبيعية خلال انقطاع السجين عن حركة الزمن هذه؟ كيف يستعيد السجين الخارج إلى فضاءات الحرية علاقته مع الأمكنة التي تغيّرت جغرافيتها في غضون عشر سنوات وما يزيد،؟ كيف يستعيد علاقاته الانسانية مع الآخر، الأصدقاء، الزوجة أو الابن، مع المحيط الاجتماعي؟

يُعرّف الكاتب، الذي حاز في العام ٢٠١٢ على جائزة «الأمير كلاوس» أحد أرقى الجوائز الأوروبية الفكرية، كتابه هذا بأنّه: (لا هو يندرج مرتاحاً في خانة «أدب السجون»، ولا هو بحث اجتماعي، ولا هو كذلك سيرة ذاتية لسجين، ولا هو أخيراً وثيقة سياسية أو حقوقية. إلاّ أنّه محاولة لـ تحويل السجن إلى موضوع ثقافي).

هنا لا بُد من الاعتراف بشجاعة الحاج صالح الفكرية في حديثه عن تجربته الشخصية، ومحاولة تقديمها في قراءة نقديّة تتجاوز حدود ما هو شخصي باتجاه ما هو عام وإنساني ومشترك في الموضوع، وبما يُمليه هذا الانتقال من موضوعيّة وسِعَة في القراءة لكامل التجربة المُعاشة، ومن مسافة نقدية تفصل بين التجربة بذاتيتها وقارئ هذه التجربة، وهو ما ينتج مستويات عدّة لقراءة النص، وقد يرفض البعض تقبّل قراءة الحاج صالح المُغايرة للأدبيات المُنتشرة حين يقول: «أننا نحنّ إلى السجن (...) لأننا نتحرر فيه من عبء الحرية»، وهو بهذا يُهشّم الصورة النمطيّة المبنيّة في السرديات المتناقلة عن العلاقة التدميرية للسجن- السجين، من جهة، ويفضح من جهة ثانية الشجاعة التي تطلبها ليس الاعتراف اللغوي في تقبّل السجن، بل التقبّل المعنوي والمادي الذي عاشه الكاتب/ السجين في تجربته مع هذه الحياة المسوخة عن الحياة والمفروضة كشكل عقوبة بذاتها، وبالتالي تقبّل الضعف الإنساني، وحجم الأنا عن الإبحار في أساطير البطولات المُشتهاة. هذا الانعتاق من الوهم، والغوص في التجربة حتى النهاية، قد يكون سبيلاً للتحرّر أو للخلاص الذاتي، فطالب الطب الذي اعتقل في بجامعة حلب، هرب من أمتار زنزانته الضيقة إلى الكتب التي استطاع مُطالعتها حين سُمح لمعتقلي اليسار بالكتب، إلى عالم الصحافة الذي امتهنه بعد سنوات قليلة من خروجه من السجن، واستغرق في قراءة إشكالات الواقع السوري والمفاهيم التي حكمته طوال عقود ومُنعكساتها في الحياة السورية بمختلف جوانبها وفي حياة السوريين أنفسهم، فبعد أن قدّم في عام ٢٠١٠ دراسة بعنوان «سوريا من الظل: نظرات داخل الصندوق الأسود» / دار جدار للثقافة والنشر/، صدر له في عام ٢٠١١ عن دار «الساقي» كتاب «أساطير الآخرين: نقد الإسلام المعاصر ونقد نقده»، ليعود في العام ٢٠١٢ ليقترب أكثر من أزمة الواقع السوري في كتاب « السير على قدم واحدة»/ دار الآداب/ فمن خلال اثنتين وخمسين مقالة كُتبت بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ حاول الحاج صالح نقد الخطاب الرسمي للنظام الحاكم.

يُذكر أنّ الحاج صالح ممنوع من السفر منذ العام ٢٠٠٥، ولا يزال يكتب من الداخل السوري بكل ضوضائه الحالية، وصعوبات الحياة الراهنة.

علويون في الثورة السورية

فداء يونس

مقابل ظاهرة «شبيحات الأسد» تبرز ظاهرة «علوين في الثورة السورية» التي كتب عنها الفنان جلال الطويل على صفحته في الفيس بوك قائلاً:

«اعتصم مجموعة من السوريين من أهالي حي الزاهرة من الطائفة العلوية اليوم ٢٢-١-٢٠١٣ في ساحة الزاهرة صباحاً ضد النظام وجيش النظام وما يقوم من انتهاكات، وتم فض الاعتصام بالقوة من قبل اللجان الشعبية التابعة لعضو مجلس الشعب «شريف الهدبة ...و الشبيح كاسر العلي» من حي الأرمن مما ادى اشتباكات قوية بالسلاح وتم استشهاد ٤ أشخاص من الأهالي المعتصمين و١٠ جرحى تم نقلهم إلى المشفى الاهلي التخصصي في الزاهرة والاشتباكات قائمة بين الشبيحة والمعتصمين في حي الزهرة»

وقد ارتفعت حصيلة القتلى إلى ١١ قتيلاً و٣٠ جريح بينهم ٥ في حالة خطرة .

وعرف من القتلى من بيت الشلبي ومن بيت حديد ومن بيت ميهوب و٣ شبيحة من بيت الهدبة وبيت أدنوف وبيت عفيفة ومن النزهة بيت طراف جراء الاشتباكات التي حصلت اليوم الساعة ٦ صباحا أثناء فض الاعتصام بالقوة للأهالي المحتجين ضد الجيش الأسدي من قبل اللجان الشعبية التابعة لعضو مجلس الشعب الشبيح (شريف الهدبة) .

كما شهد حي الزهرة اشتباكات بين الأهالي و الشبيحة على باب مشفى الأهلي التخصصي لصاحبها الشبيح الدكتور تميم كنعان لعدم تسليم الأمن العسكري جثث القتلى وتفيد المعلومات أن الطريق المؤدي إلى مشفى الأهلي التخصصي قطع بسبب قوة الاشتباكات».

وليس جديداً انخراط بعض مثقفي العلويين ومسيسيها الذين انحازوا إلى ثورة شعبهم، وشاركوا في الكثير من النشاطات والبيانات، لكنها المرة الأولى التي يخرقون فيها صمت القاع الطائفي الذي حاول النظام احتكاره عبر ما يُقارب السنتين من عمر الثورة، وينزلون إلى الشارع في اعتصام علني كمجموعة وليس كأفراد، يشتبكون على إثره مع شبيحة النظام، ويقدمون شهداءهم على مذبح الحرية، ونحن نأمل أن تكون بداية لتأكيد الانتماء لسوريا ولمفهوم المواطنة التي جاءت الثورة لتكريسه.

كاريكاتير العدد - حمام الدم السوري

شبيحات الأسد!

ميسون ونوس

شُغل الناس في الأسبوع الماضي بخبر مفاده أن السلطات السورية تتجه لإنشاء ما يمكن تسميته ب»جيش الدفاع الوطني» يتألف من ١٠ آلاف شاب، كرديف للقوات النظامية التي ستتفرغ للمهام القتالية، علماً أن عناصر الجيش الجديد من الشبيحة واللجان الشعبية الموالين لنظام الأسد، وهي محاولة من ضمن محاولات سابقة لمأسسة هؤلاء الشبيحة واللجان الشعبية بحيث يحصلون على بطاقات مهمة وزي موحد وراتب شهري، إضافة للتدريب والسلاح، وهذا كله يشكل إغراءً للكثير من العاطلين عن العمل وفرصة للنفوذ الاجتماعي لبعض زعران الأحياء السكنية والمنبوذين فيها. ومع ان الظهور الأول لهذه الميليشيا المسلحة جاء في مدينة حمص، عبر كتيبة من المجندات تحمل اسم «لبوات الدفاع الوطني» أو ما يطلق عليهن «شبيحات الأسد»، إلا أن إحداهن تعلن أنها بدأت هذا المشوار منذ ثلاثة أشهر تقريباً، أي أن هذه الظاهرة كان يتم الاشتغال عليها بصمت، وتشير صحيفة «اندبندنت» البريطانية أن هؤلاء المقاتلات ظهرن بأسلحتهن في الاحياء المأهولة بمؤيدين للنظام. في اشارة للانتماء الطائفي أو الأقلوي لهن، كما عُرض شريط فيديو على اليوتيوب لحوالي مئة امرأة في استعراض عسكري امام صورة للرئيس بشار الاسد. وفي ريبورتاج أجرته وكالة الأنباء الفرنسية في ملعب حي وادي الذهب الواقع على مدخل حمص الجنوبي، تمركزت أول وحدة نسائية لقوات الدفاع الوطني تضم تسعة فصائل تشمل نحو ٤٥٠ مقاتلة أعمارهن تتراوح بين ١٨ و٥٠ عاماً. حيث يتلقين بعض التدريبات بإشراف شبيحة متقاعدة من الجيش النظامي برتبة رائد اسمها ندى جهجاه، وأشار التقرير أن أغلبهن موظفات جئن بدافع أزواجهن للحصول على امتيازات إضافية أقلها الراتب الثاني، مع أن تلك التدريبات تتم على حساب العمل الوظيفي لهؤلاء النسوة. وهن لا يخفين ذلك، كما يتفاخرن بولائهن لبشار الأسد، ويرددن في ساحة التدريب «بالروح بالدم نفديك يا بشار». أحد ناشطي المفوضية العامة للثورة السورية علق «اعتقد انها مبرر لجعل الجيش الحر يستهدف النساء واظهاره بانه يقتلهن، وهذه محاولة دعائية، فكل شخص يحمل السلاح فهو هدف». بينما الموضوع بالنسبة لأغلب المتطوعات يكاد ينحصر في كونه ولاء أقلوي أو مذهبي متراكب مع فائدة مادية مباشرة تعبر عنها إحداهن بعبارة «أفيد وأستفيد». دون أن نغفل البعد المعنوي لنساء يتحررن من قيود العمل الوظيفي، ليقفن على الحواجز، أو يفتشن السيارات والمارة أيضاً، وهن في الزي العسكري حاملات السلاح المرخص، ويتشبهن بفدائيات العمل الفلسطيني. يرى اميل هوكايم من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن «الامر لا علاقة له بعمليات عسكرية او جثث اكثر. ولكن النظام يحتاج الى تحشيد المجتمع وجماعته كي يرفع المعنويات». أي هي ظاهرة إعلامية أكثر منها ظاهرة قتالية، مع أن البعض يرى فيها مؤشراً على عجز المؤسسة العسكرية الرسمية عن مواجهة الجيش الحر، مما يفسر لجوء النظام للميليشيات الحزبية، وسبق لحزب البعث أن ابتدع ظاهرة ميليشيوية مشابهة في منتصف ستينات القرن الماضي باسم «الحرس القومي» لكنها الآن تجيء كميليشيا طائفية أو تعبر عن الانقسامات الراهنة داخل المجتمع السوري، وبعيدا عن أي بعد حزبي أو عقائدي، وتسهم أكثر في سياسة النظام لتفتيت المجتمع السوري، والذهاب به إلى تخوم الحرب الأهلية.